الأربعاء 25 شوال 1446 هـ - 23 أبريل 2025

أخبار النافذة

توظيف التجارة الإسلامية لدعم غزة جامعة هارفارد تقاضي إدارة ترامب بعد تجميد تمويل ملياري دولار بسبب احتجاجات غزة مصانع "بير السلم" تُغرق الأسواق بأدوية مغشوشة تفتك بالمصريين مناورات جوية مصرية صينية قريبة من الحدود تقلق إسرائيل إحالة مخالفات البناء إلى القضاء العسكري.. إرهاب المصريين لإحبارهم على التصالح ودفع الإتاوات الذهب يكسر حاجز 5000 جنيه للحرام عبار 21 لأول مرة في التاريخ بالفيديو | الاحتلال يستهدف معدات مصرية لإعادة الإعمار في غزة الإخوان المسلمون في الأردن.. مفترق طرق إستراتيجي

Submit

Submit

- الرئيسة
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الرئيسة » المقالات

توظيف التجارة الإسلامية لدعم غزة

الأربعاء 23 أبريل 2025 02:00 م

كتب: ممدوح الولي

ممدوح الولي

خبير اقتصادي ورئيس نقابة الصحفيين الأسبق

أشارت بيانات منظمة التجارة العالمية إلى بلوغ تجارة الدول الإسلامية السبع والخمسين، أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، في العام الماضي، 5 تريليونات و582 مليار دولار، تمثل نسبة 11.4 في المائة من مجمل التجارة السلعية الدولية، وتوزعت تلك التجارة للدول الإسلامية ما بين صادرات بقيمة 2.866 تريليون دولار، وواردات بقيمة 2.716 تريليون دولار، بفائض تجاري بلغ 150 مليار دولار.

وفي ضوء ما قامت به الولايات المتحدة مؤخرا من فرض رسوم جمركية على غالبية دول العالم، بسبب عجزها التجاري المزمن مع دول العالم، الذي بلغ في العام الماضي 1.294 تريليون دولار، فقد لحق العجز التجاري بنحو 35 دولة إسلامية، مقابل تحقيق فائض تجاري في 22 دولة غالبيتها دول مصدرة للنفط، ومن هنا، فإن الدول الإسلامية مطالبة بتوظيف وارداتها السلعية لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية.

فإذا كانت نسبة التجارة البينية في العام الماضي قد بلغت 61 في المائة بين دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين، فإن الدول الإسلامية مطالبة بزيادة نسبة التبادل التجاري فيما بينها، خاصة مع الدول الإسلامية ذات العجز التجاري الكبير، الذي تصدرته تركيا في العام الماضي بقيمة 82 مليار دولار، ومصر 44 مليارا، والمغرب 30 مليارا، وباكستان 24 مليارا، وبنغلاديش 21 مليارا، والأردن ولبنان بواقع 13.5 مليار دولار لكل منهما.

والخطوة التالية هي تعزيز التجارة مع الدول التي تعاطفت مع قضية غزة، مثل جنوب أفريقيا وإسبانيا والبرازيل وإيرلندا والنرويج وبلجيكا وبوليفيا وتشيلي وغيرها، خاصة مع معاناة إسبانيا من عجز تجاري بلغ 48 مليار دولار في العام الماضي، وعجز في جنوب أفريقيا بلغ 13 مليار دولار، وعجز في بوليفيا، في حين حققت دول بلجيكا والبرازيل وإيرلندا والنرويج وتشيلي فائضا تجاريا.

ويرافق ذلك تقليل التجارة قدر المستطاع مع الدول المساندة للعدوان على غزة بالسلاح والمال والمساندة السياسية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا والهند وإيطاليا والمجر وغيرها، والاستفادة من وجود عجز تجاري مستمر لدى كل من الولايات المتحدة صاحبة الرقم الأكبر عالميا في العجز التجاري، مما يدعم أثر تقليل التجارة معها، وبريطانيا التي بلغ العجز لديها في العام الماضي 303 مليارات، والهند بعجز 259 مليارا، وفرنسا بعجز 110 مليارات دولار.

خفض الاستهلاك للسلع الصينية والروسية

وتبدو حدة أزمة العجز التجاري لدى تلك الدول، من خلال بلوغ نسبة صادراتها إلى وارداتها السلعية في العام الماضي 61.5 في المائة للولايات المتحدة، و63 في المائة لكل من بريطانيا والهند، و85 في المائة لفرنسا، مع تكرار العجز التجاري لكل من رومانيا وأوكرانيا والبرتغال واليابان.

كذلك التلويح بورقة الواردات والاستهلاك مع دول مثل الصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها، مع كبر قيمة الواردات منها ومواقفها الباهتة من الإبادة في غزة، من خلال العزوف الجماهيري عن استهلاك سلع تلك الدول أو خدماتها.

وعادة ما يثير المثبطون بعض المبررات للتقليل من أثر استخدام تجارة الدول الإسلامية لتحقيق مصالحها، وأول تلك المبررات صغر حجم تلك التجارة، وهو أمر غير صحيح، حيث بلغت قيمة واردات دول منظمة التعاون الإسلامي في العام الماضي 2.716 تريليون دولار، وهو رقم يقل عن الرقم الحقيقي في ضوء انتشار ظاهرة تلاعب كثير من المستوردين، بذكر قيم منخفضة لتلك الواردات بغية خفض الرسوم الجمركية، وهو ما تؤكده اختلاف بيانات الدول الأجنبية عن تلك التجارة، التي عادة ما تكون أكبر مما تذكره الدول الإسلامية، وكذلك تنامي ظاهرة تهريب السلع التي لا تظهر قيمتها في البيانات الرسمية للواردات، فما بالنا إذا أضيف لذلك استهلاك الأقليات الإسلامية في بلدان العالم؟

أيضا هناك التجارة الخدمية للدول الإسلامية، التي بلغت قيمة وارداتها في عام 2023، حسب بيانات منظمة التجارة العالمية، 664 مليار دولار، وهي تتعلق بأنشطة السياحة وخدمات النقل والاتصالات والتعليم والصحة والترفيه والثقافة والخدمات المالية والتأمينية والتشييد والبناء، وغير ذلك.

ويجيء مبرر تحكم الحكومات في التجارة، وهي الحكومات التي تسعى لإرضاء الدول الغربية وتحاصر غزة أصلا أو تتغاضى عما يحدث فيها من مذابح، والصحيح أن هناك نسبة من الواردات تقوم بها الجهات الحكومية ونسبة من خلال القطاع الخاص، ويبقى المستهلك هو صاحب الكلمة العليا، من خلال إقباله على استهلاك سلع دول معينة وعزوفه عن سلع دول أخرى، مما سيجبر المستوردين على جلب البضائع التي يقبل عليها الجمهور بدوافع تجارية محضة.

الفوائض المالية سلاح غير مُفعل

وجود وسائل تجارية يمكن توظيفها لصالح وقف الإبادة الجماعية في غزة، ويجب ألا تدعونا المواقف المجزية للحكومات العربية والإسلامية إلى اليأس، لتستمر المطالبة بتوظيف حتى العجز التجاري للضغط على دول التبادل التجاري.

وكان الأمل أن تقوم غرفة التجارة بالدول الإسلامية وغيرها من الغرف التجارية في الدول الإسلامية بالدور المنشود في توجيه الاستيراد، لكنها محاصرة مثلها مثل النقابات المهنية، التي كان لها دور فاعل في أنشطة المقاطعة لسلع الدول التي تسيء إلى الرسوم الكريم في سنوات سابقة، لكن يبقى دور الجمهور فاعلا، بدليل ما يحدث من مقاطعة من قبل الأفراد في العديد من الدول، مثلما حدث في باكستان وغيرها من مقاطعة للمطاعم والمشروبات والسلع التابعة لدول مساندة للعدوان على غزة.

ولو أمكن استغلال الفترة الحالية التي تشهد ارتباكا في التجارة الدولية بسبب رسوم ترامب الجمركية لكان الأثر أكثر فاعلية، بل إن شرائح شعبية في بعض تلك الدول، يمكن أن تشارك بمقاطعة منتجات الدول المساندة للعدوان لأسباب أخرى تخصها، مثلما حدث في الصين من مقاطعة الأفلام الأمريكية.

وكنا نأمل أن يتم توظيف الفوائض المالية للدول الإسلامية لخدمة مصالحها السياسية، حيث حققت العديد منها فوائض كبيرة في تجارتها السلعية في العام الماضي، سيتم توظيفها خارجها خاصة في سندات الخزانة الأمريكية أو الإيداع في البنوك الغربية في الدول المساندة للعدوان على غزة، حيث حققت السعودية فائضا تجاريا سلعيا في العام الماضي بلغ 73 مليار دولار.

وبلغت قيمة الفائض التجاري السلعي في العام الماضي 65 مليار دولار في الإمارات، و58 مليار دولار في قطر، و38 مليارا في الكويت، و37 مليار دولار في إيران، و31 مليارا في إندونيسيا، و30 مليارا في ماليزيا، و23 مليار دولار في كازاخستان، كما حققت كل من سلطنة عمان والعراق وليبيا فوائض تجارية كبيرة.

وكل ما سبق، يشير إلى وجود وسائل تجارية يمكن توظيفها لصالح وقف الإبادة الجماعية في غزة، ويجب ألا تدعونا المواقف المجزية للحكومات العربية والإسلامية إلى اليأس، لتستمر المطالبة بتوظيف حتى العجز التجاري للضغط على دول التبادل التجاري، مثلما فعل المغرب مع مصر مؤخرا، حين امتنع عن إدخال المنتجات المصرية لوجود عجز تجاري كبير لديه في تجارتها مع مصر، مما دعا السلطات المصرية للرضوخ بقبول استيراد سلع مغربية بشكل أكبر. فعلينا الاستفادة من التوجه الدولي إلى التجارة البينية بين الدول وبين التكتلات الاقتصادية الدولية لتفادي الجمارك الأمريكية، التي سيكون لها أثر سلبي على التجارة الأمريكية وعلى الأسعار والتشغيل والنمو في الولايات المتحدة.

اخبار فلسطين

خطة إسرائيلية لوضع #رفح ضمن "المنطقة العازلة".. وجنود صهاينة يقتلون كل من يقابلهم حتى الأطفال

الخميس 10 أبريل 2025 10:00 م
تقارير

إنفوجراف|| ماذا قال العالم عن الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب على العالم؟

الأربعاء 9 أبريل 2025 06:00 م

مقالات متعلقة

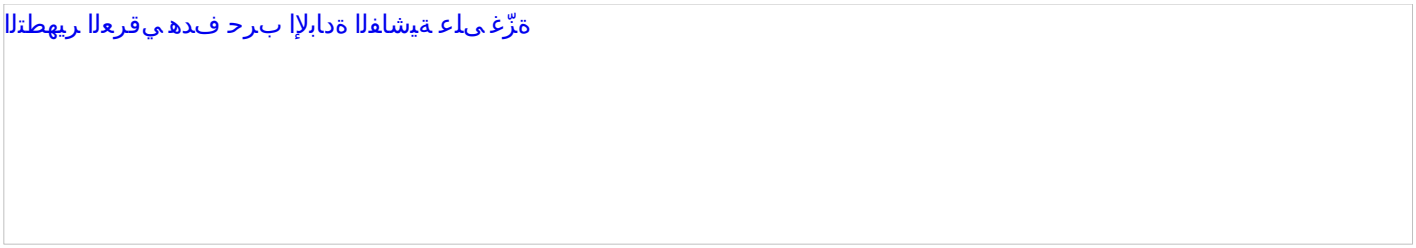

التطهير العرقي هدف حرب الإبادة الفاشية على غزّة

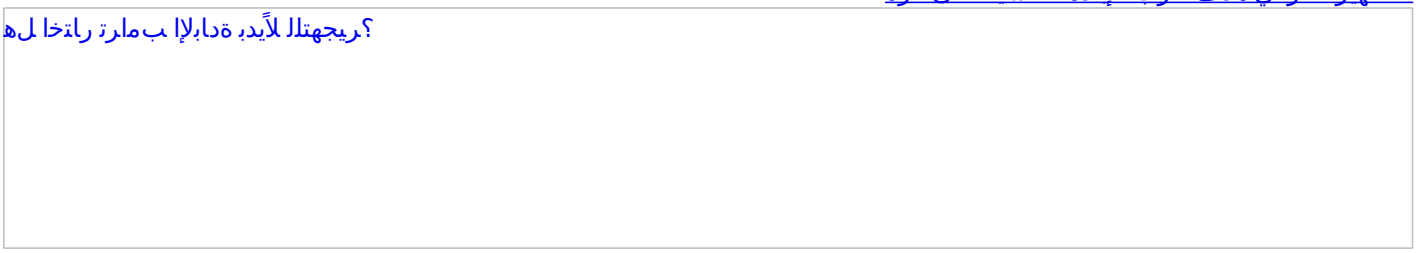

هل اختار ترامب الإبادة بديلاً للتهجير؟

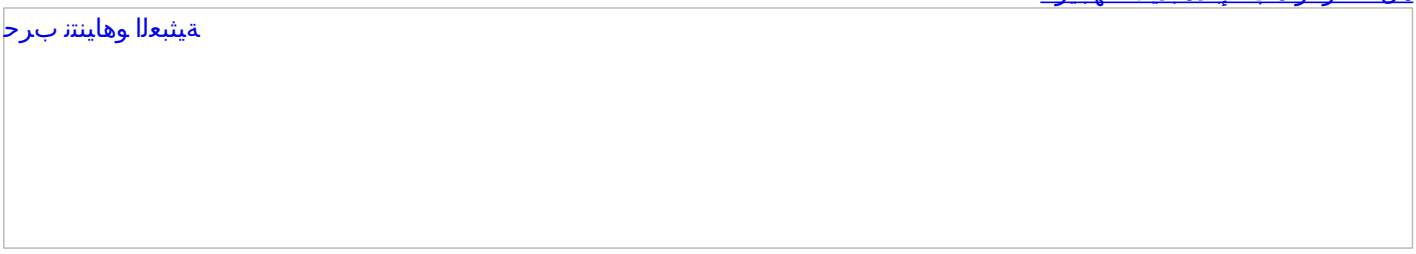

حرب نتنياهو العبثية

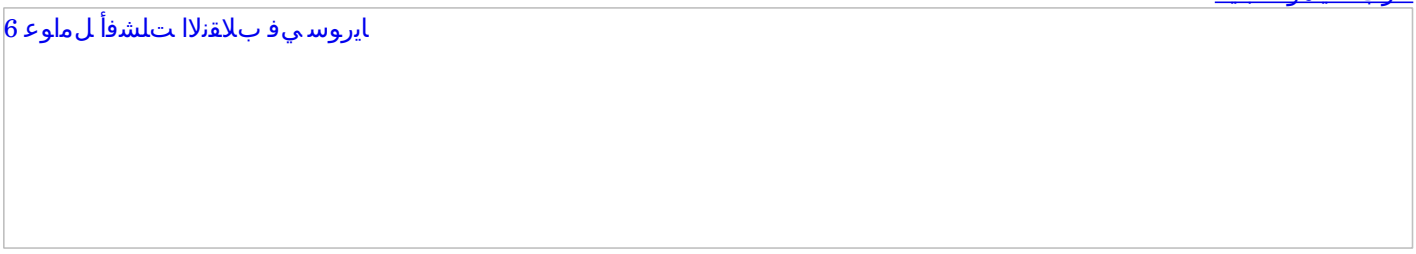

6 عوامل أفشلت الانقلاب في سوريا

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

-
-
-
-
-
-

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2025 ©